الأمم المتحدة

A/C.5/58/4

الجمعية العامة

Distr.: General
1 October 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١٢٤ من جدول الأعمال
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، السيد عثمان موتاري، تتعلق بطلب لاستثناء بلده بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، كيما تتخذ اللجنة الخامسة الإجراء اللازم بشأنه (انظر المرفق).

(توقيع) جوليان ر. **هونته**

021003 021003 03-53814 (A)

المرفق

إنني أدرك تماما أن طلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة يتعين أن تنظر فيها لجنة الاشتراكات، وأن أي طلب من هذا القبيل يجب أن تقدمه اللجنة قبل انعقاد دورتها بأسبوعين على الأقل، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٤/٢٣٧ جيم المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ولو كان قد تسنى للنيجر التنبؤ بالحالة، لكان قد تقدم إلى لجنة الاشتراكات ووفر لها أقصى قدر من المعلومات الداعمة الممكنة، بما في ذلك معلومات عن القيم التجميعية الاقتصادية، والإيرادات والنفقات الحكومية، وموارد النقد الأجنبي، والديون، والصعوبات المصادفة في الوفاء بالالتزامات المالية الداخلية أو الدولية، وأي معلومات أخرى من شأنها تأييد دعواه بأن عدم دفعه للمبالغ اللازمة يرجع إلى ظروف خارجة عن إرادته.

وللأسف، نتيجة لظروف غير متوقعة، لم يتمكن النيجر من دفع اشتراكاته بالكامل، مما أدى إلى فقدانه الحق في التصويت في الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٩. وترجع أسباب عدم الدفع، في جملة أمور، إلى الانقلاب العسكري الذي حدث في نيسان/أبريل ١٩٩٩ والفترة العسكرية الانتقالية التي دامت لمدة عام قبل إنشاء نظام ديمقراطي. وعقب انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ التي اتسمت بالحرية والديمقراطية، تعين على النظام الديمقراطي الجديد أن يدفع متأخرات ١٢ شهرا من مرتبات موظفي الخدمة المدنية، والمعاشات التقاعدية، والمنح الدراسية.

وقد حُلت هذه المشكلة جزئيا الآن ووقَّع النيجر اتفاقا ماليا مع صندوق النقد الدولي.

بيد أن النيجر، الذي يندرج ضمن أقل البلدان نموا، ظل يدفع اشتراكاته بانتظام منذ أن أصبح عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠.

ورغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه النيجر، تعمل حكومتي بنشاط من أجل الحصول على المبلغ اللازم لاستعادة حقها في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة. وتأمل حكومتي في حدوث تحسن في الحالة يتيح لها أن تقوم بالدفع في المستقبل القريب، وهي تخطط لتقديم جدول لدفع اشتراكاتها ومتأخراتها في موعد لاحق.

وبناء على تعليمات من حكومتي، ألتمس أن يُنظر في استثناء النيجر بموجب المادة ١٩، حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٤، على أساس استثنائي وفي ضوء الصعوبات المعروفة جيدا والحقيقية التي تواجه النيجر.

وأرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة والنظر فيها في إطار البند ١٢٤ من جدول الأعمال المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة“، خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

(توقيع) عثمان **موتاري**
السفير
الممثل الدائم